مسار تطور العملية الديمقراطية في اليمن.. الانتخابات نموذجاً

يتوجه يوم الأربعاء ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م الجاري مايزيد عن تسعة ملايين ناخب وناخبة إلى صناديق الاقتراع في عموم محافظات الجمهورية اليمنية لانتخاب مرشحيهم في ثاني انتخابات رئاسية ومحلية تنافسية حرة ومباشرة تشهدها بلادنا في إطار عملية الإصلاح السياسي التي تزامنت مع تحقيق الوحدة اليمنية وبناءأول نظام ديمقراطي تعددي في تاريخ اليمن الحديث يوم الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠ م .

والثابت ان اليمنيين سجلوا ذاكرة تاريخهم عام ١٩٩١م على أنه بداية تحولهم نحو الديمقراطية، فقد شهد هذا العام إقرار المواطنين لدستور دولة الوحدة عبر استفتاء شعبي عام، وهو ما يعتبر في حد ذاته أول إنجاز سياسي عقب قيام الوحدة عام ١٩٩٠م .

وقد ضمنت بنود الدستور الجديد لكافة المواطنين حرية الرأي والمساواة أمام القانون والعمل بمبدأ التعددية السياسية والحزبية بما في ذلك الحق في إنشاء التنظيمات المهنية والنقابية والسياسية وفق ما أقره قانون الأحزاب السياسية، الذي بمقتضاه تشكل في اليمن أكثر من ٢٢ حزبا سياسيا. كما نص أيضا على مبدأ الاحتكام إلى صندوق الانتخابات بغرض التداول السلمي للسلطة.

مرت بلادنا منذ ذلك الوقت بخمس تجارب انتخابية بدأت أولها في أبريل ١٩٩٣ م لاختيار مجلس نواب منتخب على أساس حزبي متعدد لأول مرة في تاريخ اليمن الحديث ، ثم تلتها انتخابات مجلس النواب الثانية عام ١٩٩٧م، بالاضافة الى عملية انتخابات محلية واستفتاء على تعديلات دستورية جرت عام ٢٠٠١م، كما جرت الانتخابات الثالثة لمجلس النواب الحالي في ابريل عام ٢٠٠٣ م وقد تخلل هذه الفترة تجربة واحدة للتنافس على مقعد الرئاسة في الانتخابات التي تمت بصورة مباشرة عام ١٩٩٩م .

اعداد / مركز المعلومات

الانتخابات النيابية الأولى إبريل ١٩٩٣م

ستظل الانتخابات النيابية التي أجريت في ٢٧ أبريل ١٩٩٣م محفورة في الذاكرة اليمنية حيث أنها أول انتخابات نيابية في اليمن الموحد وأول انتخابات تجري في ظل التعددية السياسية والحزبية.

حيث بلغ عدد المرشحين الذين خاضوا الانتخابات (٣١٦٦) مرشحاً منهم (١٢٢٦) مرشحاً حزبياً و(١٩٤٠) مرشحاً مستقلاً.

فيما بلغ عدد المرشحات (٤٢) مرشحة من إجمالي المرشحين منهن (١٨) مرشحة من قبل أحزاب و(٢٤) مرشحة مستقلة.

فيما بلغ عدد المسجلين في هذه الانتخابات (٢,٦٨٢,٤٥٧) ناخباً وناخبة.

وبلغ عدد المشاركين في هذه الانتخابات (٢,٢٧١,١٢٦) مشاركاً ومشاركة بنسبة (٨٤,٧٪) من إجمالي المسجلين.

وشارك في هذه الانتخابات التنافسية ثمانية أحزاب هي:-

١- المؤتمر الشعبي العام.
٢- التجمع اليمني للإصلاح.
٣- الحزب الاشتراكي اليمني.
٤- حزب البعث.
٥- الوحدوي الناصري.
٦- حزب الحق.
٧- التصحيح الناصري.
٨- الحزب الناصري الديمقراطي.

شهدت هذه الانتخابات إقبالا من الناخبين المسجلين بلغت نسبته ٨٤٪، في حين قدرت نسبة الإقبال قياسا لعدد المواطنين -غير المسجلين- الذين هم في سن الانتخاب حوالي ٤٣٪ فقط أي أقل من النصف. ورغم ذلك اعتبرها المراقبون نسبة مرتفعة بسبب الخصوصية اليمنية بما تشمله من اعتبارات اجتماعية ومعيشية، إضافة لكون هذه الانتخابات أول انتخابات عامة تشهدها البلاد.

وأسفرت النتائج عن سيطرة الأحزاب الرئيسية الثلاثة وهم المؤتمر الشعبي وحزب الإصلاح والحزب الاشتراكي على نسبة ٨١٪ من مقاعد مجلس النواب على النحو التالي:

٧ ٤١٪ للمؤتمر الشعبي بواقع ١٢٢ مقعدا.
٧ ٢١٪ لحزب الإصلاح بواقع ٦٣ مقعدا.
٧ ١٩٪ للحزب الاشتراكي بواقع ٥٦ مقعدا.

كما حصل المستقلون -رغم كثرتهم- على نسبة ١٦٪ بواقع ٤٨ مقعدا فقط بالمجلس، واستحوذت خمسة أحزاب أخرى على الـ٣٪ الباقية من عدد المقاعد، في حين لم تتمكن الأحزاب الباقية وعددها ١٤ حزبا من الحصول على أي مقاعد.

وقد عكست هذه النتائج عدة مؤشرات نذكر منها الآتي:

١- سيطرة الحزبين الحاكمين (الشعبي والاشتراكي) على نسبة ٦٠٪ من المقاعد.

٢- تمكنت ثمانية أحزاب فقط من بين ٢٢ حزبا سياسيا من الحصول على مقاعد بالمجلس.

ولقد ترتب على النتائج التي أسفرت عنها انتخابات إبريل ١٩٩٣م إلى تشكيل حكومة ائتلاف ثلاثية من الأحزاب الأولى التي حصلت على أكثر المقاعد وهي المؤتمر الشعبي العام ، التجمع اليمني للإصلاح ، الحزب الاشتراكي اليمني وكان ذلك الائتلاف فريداً من نوعه إذ جمع لأول مرة بين اليسار ممثلاً بالاشتراكي والتيار الإسلامي ممثلاً بالإصلاح.

الانتخابات النيابية ابريل ١٩٩٧

تمت هذه الانتخابات وفقاً لقانون جديد للانتخابات وهو القانون رقم (٢٧) لعام ١٩٩٦م.

بلغ عدد المرشحين لهذه الانتخابات (١٣١١) مرشحاً منهم (٧٥٤) مرشحاً حزبياً و (٥٥٧) مرشحاً مستقلاً فيما بلغ عدد المرشحات في هذه الانتخابات نحو عشرون امرأة.

ولقد استحدث القانون الجديد للانتخابات بأن ضرورة وجود رموز انتخابية للمرشحين سواء المرشحين باسم الأحزاب أو المرشحين المستقلين. وكان الهدف من استحداث الرموز الانتخابية هو تسهيل الانتخابات للناخب الأمي.

وفيما يلي رموز الأحزاب التي شاركت في الانتخابات وتقدمت برموزها الانتخابية.

المؤتمر الشعبي العام.
الحصان
التجمع اليمني للإصلاح.
الشمس
التنظيم الوحدوي الناصري.
الهلال والنجمة
التصحيح الناصري.
الجمل
حزب البعث القومي.
النسر
الحزب الناصري الديمقراطي.
الميزان
حزب البعث العربي الاشتراكي
النخلة
حزب الحق.
الكتاب
جبهة التحرير.
تصافح كفين
الجبهة الوطنية.
الحمامة
الرابطة.
الجنبية
الحزب القومي الاجتماعي
الهدهد

وأسفرت نتائج انتخابات ١٩٩٧م النتائج التالية:-

- حصول المؤتمر الشعبي العام على (١٨٧) مقعداً .
- فيما حصل التجمع اليمني للإصلاح على (٥٣) مقعداً.
- وحصل الوحدوي الناصري على ثلاثة مقاعد.
- وحصل البعث على مقعدين.

- فيما أنضم بعد ذلك من المستقلين الفائزين إلى كتلة المؤتمر والإصلاح ، حيث أنضم (٣٦) عضواً من المستقلين إلى كتلة المؤتمر الشعبي العام لتصبح كتلة المؤتمر في البرلمان (٢٢٣) عضواً وأنضم إلى كتلة التجمع اليمني للإصلاح عشرة أعضاء مستقلين لتصبح كتلة الإصلاح في البرلمان (٦٤) عضواً.

وبحسب الحصاد الاجمالي لنتائج هذه الانتخابات حصل حزب المؤتمر الشعبي الحاكم على أغلبية مقاعد مجلس النواب بنسبة ٦٢٪، تلاه حزب الإصلاح الذي حصل على ١٨٪ من إجمالي المقاعد.

انتخابات الرئاسة ١٩٩٩م

في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م جرت في اليمن أول انتخابات رئاسية مباشرة، تقدم للترشيح فيها ٢٤ مواطنا بعضهم من الأحزاب السياسية المختلفة والبعض الآخر من المستقلين.

ووفق الدستور اليمني يتم انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب في انتخابات تنافسية يشترك فيها ثلاثة مرشحين على الأقل، كما يشترط أن يحصل المرشح على تزكية ٥٪ على الأقل من أعضاء مجلس النواب ليتمكن من خوض هذه الانتخابات. ولا يسمح وفق هذا الدستور أن يبقى رئيس الجمهورية في منصبه لأكثر من ولايتين متتابعتين مدة كل منهما خمس سنوات فقط.

ولقد تقدم للترشيح للانتخابات الرئاسة السابقة ٢٤ مواطناً يمثلون مختلف فئات المجتمع منهم الحزبيون ومنهم المستقلون ولقد حظي بتزكية مجلس النواب لخوض الانتخابات الرئاسية التنافسية مرشحان فقط وهما:-

١- الأخ/ علي عبدالله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والمجلس الوطني للمعارضة.
٢- الأخ/ نجيب قحطان الشعبي مرشحاً مستقلاً.

وجاءت نتائج الانتخابات الرئاسية على النحو الآتي :

- عدد المسجلين في جداول الناخبين (٥,٦٠٠,١١٩) ناخباً.
- فيما بلغ إجمالي الذين أدلوا بأصواتهم (٣,٧٧٢,٩٤١) ناخباً .
- وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية (٦٧,٣٧٪).

الأصوات التي حصل عليها المرشحون:

أولاً: حصل الأخ / علي عبدالله صالح على (٣,٥٨٣,٧٩٥) صوتاً. بنسبة (٩٦,٢٠٪).

ثانياً: حصل الأخ/ نجيب قحطان الشعبي على (١٤١,٤٣٣) صوتاً بنسبة (٣,٨٠٪).

واستناداً إلى هذه النتيجة فقد فاز في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٧ بمنصب رئيس الجمهورية الأخ/ علي عبدالله صالح لحصوله على الأغلبية النسبية من أصوات الناخبين.

الانتخابات المحلية وتعديل الدستور ٢٠٠١

مثلت هذه الانتخابات المحلية التي جرت في فبراير/ شباط ٢٠٠١ بداية انفصال عرى ما وصف بالتحالف الإستراتيجي بين حزب المؤتمر الحاكم وحزب الإصلاح ذي التوجه الإسلامي وأكبر أحزاب المعارضة، إثر المنافسة القوية التي واجهها الأول من قبل حزب الإصلاح في تلك الانتخابات، والتي تطورت لحد المواجهات الدموية في بعض الدوائر بين أنصار الحزبين، كما اتهمت المعارضة الحزب الحاكم بإحداث تزوير في قوائم تسجيل الناخبين وبالتلاعب في النتائج. ومنذ ذلك الوقت اعتبر الحزب الحاكم أن الإسلاميين الممثلين في حزب الإصلاح هم المنافس الأول والخصم العنيد له.

وقد تنافس في هذه الانتخابات حوالي ٢٣ ألف مرشح بينهم ١٢٠ امرأة على سبعة آلاف مقعد محلي.

وتزامنت هذه الانتخابات مع استفتاء شعبي على تعديل بعض مواد الدستور تضمنت الآتي:

- تمديد ولاية مجلس النواب اليمني من أربع إلى ست سنوات.
- إلغاء حق الرئيس في إصدار قرارات جمهورية بقوانين أثناء عطلة مجلس النواب.

إضافة لتعديلات أخرى أقر مراقبون أنها هدفت لدعم وضع الرئيس اليمني وحزبه الحاكم الذي يتزعمه، وهذه التعديلات هي:

- تمديد فترة ولاية رئيس الجمهورية من خمس إلى سبع سنوات (الأمر الذي يفتح الباب دستوريا أمام الرئيس للحكم حتى عام ٢٠١٣).
- تخويل الرئيس سلطة تعيين أعضاء مجلس الشورى البالغ عددهم ١١١ عضوا (الأمر الذي قد يؤدي لتحييد دور مجلس النواب المنتخب وبالتالي هيمنة غير مباشرة للسلطة التنفيذية على عملية سن القوانين، وهو ما أبدت المعارضة قلقها إزاءه).

وقد أعلنت لجنة الانتخابات اليمنية عن نتائج أولية لهذه الانتخابات، ولم تعلن نتائج رسمية أبدا لها نظرا للنزاعات التي حدثت بين أنصار المرشحين على التجاوزات التي وقعت في ٢٠٪ على الأقل من مراكز الاقتراع، وأوضحت اللجنة أن نسبة المشاركة في الانتخابات بلغت ٣٦٪ من إجمالي عدد الناخبين وافق حوالي ٧٣٪ منهم على التعديلات الدستورية السابقة.

أما بالنسبة لنتائج الانتخابات المحلية فكانت كالتالي:

- حصل حزب المؤتمر الشعبي الحاكم على ٣٧٧١ مقعدا بنسبة ٦١٪ من إجمالي نسبة المقاعد المحلية.
- حصل حزب التجمع اليمني للإصلاح على ١٤٣٣ مقعدا بنسبة ٢٣٪.
- حصل المستقلون على ٧٤٩ مقعدا بنسبة ١٢٪.
- حصل الحزب الاشتراكي على ٢١٨ مقعدا بنسبة ٤٪.

في حين توزعت بقية المقاعد على الأحزاب الأخرى بنسب ضئيلة والتي منها الحزب الناصري والبعث والحق وحزب التحرير.

بقي أن نقول إن المراقبين لم يغفلوا مسيرة سنوات من العمل الديمقراطي على الساحة اليمنية واصفين هذا التحول الذي بدأت ملامحه في التشكل منذ عام ١٩٩٣ وصولا لإجراء أول انتخابات رئاسية عام ١٩٩٩ بأنه ميلاد التطور الديمقراطي في الجزيرة العربية في تاريخها الحديث.

الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٣م

ينظر العديد من المراقبين إلى الانتخابات التشريعية اليمنية التي جرت في الـ٢٧ من شهر أبريل٢٠٠٣ على أنها انتخابات حاسمة في تاريخ اليمن السياسي، نظرا لما سبقها من استعدادات تخللها شد وجذب بين الحزب الحاكم والمعارضة بدت معالمه واضحة على الخطاب السياسي لكلا الطرفين. وشهدت تلك الانتخابات حضورا كبيرا للمراقبين المحليين والدوليين الذين سيتولون مهمة الإشراف عليها.

المشاركون وانتماءاتهم

بلغت الحصيلة النهائية للمرشحين في الانتخابات البرلمانية ٦٣٥١ مرشحا ومرشحة معظمهم ينتمون إلى أحزاب سياسية وبعضهم مستقلون، وذلك بعد انسحاب ٣٨١ مرشحا لأسباب مختلفة، ويمكن تفصيلهم كالتالي:

- ٢٩٦ مرشحا لحزب المؤتمر الشعبي
- ١٩٨ مرشحا لحزب الإصلاح اليمني ذي التوجه الإسلامي.
- ١٠٩ مرشحين للحزب الاشتراكي.
- ٤٦٤ مرشحا مستقلا.

في حين توزعت الأعداد الباقية على بقية الأحزاب الأخرى بنسب متفاوتة.

عدد الناخبين

أما بالنسبة لأعداد الناخبين فقد أعلنت اللجنة العليا للانتخابات أن العدد الرسمي النهائي يزيد عن ثمانية ملايين ناخب موزعين على ٥٢٥٠٠ صندوق وفقا لعدد الناخبين المسجلين في ٥٦٢١ مركزا بـ ٣٠١ دائرة انتخابية على مستوى البلاد.

الرقابة على الانتخابات

نظمت اللجنة اليمنية العليا للانتخابات والاستفتاء عملية إطلاع الأحزاب والهيئات الشعبية والمحلية والأجنبية على سير العمليات الانتخابية والاستفتاء عبر القرار الذي أصدرته رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٣ والخاص بهذا الأمر، مما سمح بتسجيل عدد كبير من أسماء المراقبين المحليين والدوليين على الانتخابات التشريعية الحالية.

وجاء على قمة المراقبين المحليين المنظمة الوطنية اليمنية للرقابة على الانتخابات التي أقامت غرفة عمليات مركزية وأنشأت موقعا على الإنترنت إضافة لتوزيع أكثر من ألفي شخص لتغطية وقائع سير العملية الانتخابية في كافة الدوائر ومراكز الاقتراع.

وبالنسبة للمشاركة الدولية تم تسجيل أسماء العديد من الشخصيات الإعلامية والدولية للحضور بصفة مراقبين منهم ستة عرب من مصر والمغرب والأردن، إضافة لـ٥٥ شخصية من الولايات المتحدة، ووفد من الاتحاد الأوروبي يضم ٨٢ شخصية بجانب أربعة مراقبين فرنسيين ومراقب ألماني وآخر إيطالي.

نتائج الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣م :

- إجمالي عدد المسجلين وعدد الأصوات الصحيحة والأصوات الباطلة ونسبة المشاركة على مستوى المحافظات ٨,٠٩٧,٥١٤
ذكور ٤,٦٨٢,٢٩٤
إناث ٣,٤١٥,٢٢٠

- عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلين في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣م
ذكور ٣,٦٦١,١٨٢
إناث ٢,٥٤٠,٠٧٢
الإجمالي ٦,٢٠١,٢٥٤

- إجمالي عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب أو تنظيم سياسي شارك في الانتخابات النيابية ٢٠٠٣م مع بيان نسبة الأصوات إلى عدد الأصوات الصحيحة
ذكور ٣,٥٢٥,٠٤٣
إناث ٢,٤٧١,٠٠٦
الإجمالي ٥,٩٩٦,٠٤٩
- عدد الأصوات الباطلة:
ذكور ١٣٦,١٣٩
إناث ٦٩,٠٦٦
الإجمالي ٢٠٥,٢٠٥

- نسبة الأصوات الصحيحة إلى الذين أدلوا بأصواتهم :
ذكور ٧٨,١٩٪
إناث ٧٤,٣٧٪
الإجمالي ٧٦,٥٨٪

ترشح لمجالس المحافظات ٢٢٤٠ مرشحا منهم ٤٠ مرشحة، انسحب منهم ٣٦١ بينهم خمس نساء.

- بلغ عدد المرشحين لمجالس المديريات ٢٢ر١١٠ مرشحا منهم ١٦٤ مرشحة، انسحب منهم ٣٤٥٠ بينهم ٤١ إمرأة.

- بلغ إجمالي المسجلين في سجلات الناخبين والذين لهم حق الاقتراع ٩ ملايين و٢٤٧ ألفا و ٣٩٠ ناخبا وناخبة، منهم خمسة ملايين و ٣٤٦ ألفا و٨٢٠ من الذكور ، و ثلاثة ملايين و٩٠٠ ألف و٥٧٧ من الإناث .

- قام بنقل موطن انتخابي من مراكز أو دوائر انتخابية أو إلى محافظات أخرى ١٥٣ ألف و٣٤٢ ناخبا وناخبة، منهم ١١٥ ألف ذكور، ٣٨ ألف و٣٤١ إناث.